بيان أولي

24 كانون الثاني 2013

أولا: الملخص التنفيذي

شهدت الانتخابات النيابية الأردنية التي عقدت في 23 كانون ثاني 2013 تحسناً ملحوظاً في الإجراءات والإدارة – أهمها إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب – والذي يعطي المتنافسين والناخبين في هذه الانتخابات، والانتخابات المقبلة، المزيد من الثقة بحساب أصواتهم بعدالة وأن خياراتهم تنعكس من خلال النظام الانتخابي.

ومع ذلك تبقى هناك تشوهات منهجية، منها الحجم غير العادل للدوائر الانتخابية، بالاضافة إلى نظام انتخابي يضخّم من الانقسامات العائلية والعشائرية والوطنية، مما يحد من تطوير هيئة وطنية تشريعية حقيقية، ويخالف الهدف المعلن لجلالة الملك عبدالله وهو تشجيع "حكومة برلمانية كاملة".

من نواحي عديدة، الانتخابات البرلمانية الأردنية هي عبارة عن سلسلة من المنافسة المحلية العميقة، حيث يتم انتخاب المرشحين كمقدمي خدمات وممثلين للمصالح الضيقة، بدلاً من مشرعين وطنيين قادرين على مساءلة السلطة التنفيذية أو اقتراح القوانين.

إذا أراد جلالة الملك عبدالله وكما أعلن سابقاً إشراك المجلس في اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة، فإنه يجب أن يعمل على توحيد الأفراد والمجموعات للسعي إلى تحقيق سياسات وأجندات وطنية، وعلى تشجيع تشكيل التحالفات ذات التوجهات الفكرية المتشابهة.

التحسينات الفنية

قامت الهيئة المستقلة للانتخاب، والتي أنشئت قبل بضعة أشهر من الانتخابات وتعمل وفقاً لقانون الانتخاب الجديد الذي أقره البرلمان في تموز 2012، بوضع تحسينات كبيرة عديدة لعملية الانتخاب، بما في ذلك:

- بطاقات اقتراع مطبوعة مسبقاً وموحدة، تحتوي على صور ورموز، والتي جعلت من السهل على الناخبين تحديد المرشحين والقوائم الحزبية. في الانتخابات الأردنية السابقة، كان الناخبون يكتبون اسم المرشح الذي يفضلونه على قطعة فارغة من الورق، مما يزيد فرصة الاحتيال والغش.
- توزيع الناخبين على مراكز اقتراع محددة – تحسَن عن الانتخابات السابقة، حيث كانت التنقلات من دائرة إلى أخرى تخلق فرصة لتكرار التصويت.
- إنشاء خط ساخن للابلاغ عن المشاكل والمخاوف مباشرة للهيئة المستقلة للانتخاب.

- تحسين إجراءات التعامل مع الناخبين ومنها: التحقق من الهوية عدة مرات، شاشة كمبيوتر لعرض معلومات بطاقة الناخب وصورته للمراقبين المحليين ومندوبي المرشحين، وإجراءات أكثر إتساقاً لتحبير الاصبع من أجل منع تكرار التصويت.
- اعتماد 7000 مراقب محلي للانتخابات ولأول مرة التعاون الكامل مع المراقبين الدوليين.
- تعزيز اجراءات العد بما في ذلك مطابقة عدد الناخبين وبطاقات الاقتراع الصادرة قبل فتح صناديق الاقتراع وعرض كل ورقة اقتراع على المراقبين ومندوبي المرشحين خلال العد.
- نشر النتائج في مراكز الاقتراع التي تم فيها الادلاء بالأصوات والعد.
- تطبيق أحكام جديدة للطعن في النتائج والذي يعطي المرشحين والناخبين فرصة لتقديم الشكاوى لدى محكمة الاستئناف.

حققت الهيئة المستقلة للانتخاب والسلطات الامنية في عمليات شراء الأصوات والذي يُعتبر ممارسة واسعة الانتشار في الأردن وتم تحويل الجناة الى المحاكم على الرغم من أنه أثيرت مخاوف بشأن التوقيت والعدد القليل نسبياً من الأشخاص الذين تم اتهامهم.

تلقت الهيئة المستقلة للانتخاب الثناء من المرشحين والمراقبين على حد سواء، حيث أعرب أغلبية المنافسين السياسيين عن ثقتهم في مهنية الهيئة ومجموعات المراقبين، مشيرين إلى قدرتها على الاستجابة إلى اقتراحاتهم ومخاوفهم.

في يوم الاقتراع، لاحظ وفد مراقبي المعهد الديمقراطي الوطني وجود مواد التصويت في معظم المواقع وأن أغلبية مراكز الاقتراع كانت مجهزة بشكل مناسب وتم افتتاحها في غضون دقائق من الموعد المحدد. بدا أن موظفي مواقع الاقتراع قد تم تدريبهم بشكل جيد، وفي معظم الأحيان، أدوا واجبهم بكفاءة ومهنية.

تواجد مندوبوا المرشحين والمراقبين المحليين في معظم مراكز الاقتراع، وتم منح المراقبين الدوليين حق مراقبة العملية الانتخابية بمجملها بما في ذلك مراكز الفرز والعد وغرف العمليات.

وتبقى أوجه القصور

شهد المراقبون عددا من أوجه القصور والاختلالات يوم الاقتراع بعضها حرج

بالرغم من أن الإجراءات الجديدة قد تم تصميمها لمكافحة الممارسات الخاطئة فقد سُجلت العديد من حالات التصويت العلني حيث قام المقترع بعرض ورقة الاقتراع قبل وضعها في الصندوق. شهد مراقبو المعهد حالات قام فيها المسؤولون بالتخلي عن سلطتهم في مراكزالاقتراع لصالح مرشحين ومندوبيهم وأعضاء بارزين من المجتمع حيث فشلوا في الرد على الانتهاكات وفي في بعض الحالات إختاروا التأثير على سرية التصويت.

بالرغم من أن القانون ينص على أن حملة المرشحين يجب أن تنهي أنشطتها عند منتصف ليلة يوم ما قبل الاقتراع وتمنع ممارسة أي أنشطة دعائية خارج مراكز الاقتراع، بلّغ معظم المراقبون عن حالات حملات دعائية خارج مراكز الاقتراع وفي الشوارع. مع أن القوانين الجديدة والحالية منعت شراء الاصوات إلا أن

شراء الاصوات ظهر كعامل مؤثر مجدداً. في العديد من الحالات، لاحظ المراقبون وجود ضغوط على المقترعين من قبل مندوبي المرشحين.

كما لوحظ ارتباك عند المقترعين، فالعديد منهم لم يكونوا على علم او دراية بورقة الاقتراع التابعة للقائمة الوطنية الجديدة مما يبرز أهمية تثقيف الناخبين. بالرغم من ان موظفي مراكز الاقتراع قد تم تدريبهم بشكل جيد، كانو في بعض الأحيان غير متسقين في تطبيقهم للتعليمات والاجراءات. كان هناك عدد قليل جدا من مراكز الاقتراع يسهل وصولها للناخبين المعاقين، وحتى صناديق الاقتراع المخصصة لهم كان فيها الكثير من العقبات والسلالم. ولاحظ المراقبون أن معظم الموظفين كانوا من الذكور، وعليه فأنهم يشجعوا على توظيف وتدريب المزيد من الإناث في الانتخابات المقبلة.

النظام الإنتخابي و عدم التوزيع النسبي للمقاعد يعيق التقدم

بينما ضم قانون الإنتخاب الجديد تحديث مهم - نظام تمثيل نسبي وطني مغلق والذي سيتم بموجبه إضافة 27 مقعد جديد - لم يتم تغيير جوانب إشكالية أخرى في نظام الإنتخاب الأردني. عدم التمثيل النسبي للدوائر الإنتخابية (مع وجود فروقات شاسعة بين الدوائر الحضرية والريفية) ووجود "نظام الصوت الواحد" في دوائر إنتخابية متعددة الأعضاء تستمر في تعزيز العشائرية والجهوية مقابل مرشحي الأحزاب والمجموعات الغير عشائرية.

لم تتمكن القائمة الوطنية من عمل تغيير أساسي في ملامح الإنتخابات النيابية الأردنية حيث أن العائلة والعشيرة والقبيلة والأصل هم العوامل المحددة بدلاً من الفكر والسياسة والإنتماء الحزبي أو حتى الأداء السابق في مجلس النواب. في الواقع تشير النتائج الأولية أن ما يصل إلى سبعة عشر قائمة قد حصلت على ما لا يقل على مقعد من أصل 27 مقعد مخصص للقوائم الوطنية في ظل نظام التمثيل النسبي.

بوصفها مبادرة لخلق مجلس نواب أفضل و أكثر تمثيلاً فإن من المفترض أن تمثل إنتخابات 2013 نقطة تحول في تطور الحياة السياسة في الأردن، لقد وعد جلالة الملك عبدالله بالتشاور مع مجلس النواب في تشكيل الحكومة كخطوة أولى نحو تشكيل نظام برلماني. من غير المرجح أن تتشكل كتل نيابية ذات معنى وعندها سيواجه جلالة الملك مهمة إستشارة العديد من الأفراد.

إن إستحداث ورقة إقتراع للدائرة العامة (متطابقة في كل مناطق المملكة) وهيئة مستقلة للإنتخاب يحمل وعود لتحسينات مستقبلية وربما ثقة أكثر في العملية الإنتخابية. ستكون الخطوة القادمة إيجاد نظام إنتخابي يحفز الأحزاب والمجموعات لتشكيل كتل انتخابية لتمنحم فرصة التصويت في القرارات التي تؤثر في حياة المواطنين.

ثانيا: الخلفية والسياق الإنتخابي

تم وصف الإنتخابات التشريعية الأردنية لعام 2013 من قبل الحكومة بأنها تتويج لعملية إصلاح مدتها عامين منذ بداية الربيع العربي، فقد قام مجلس النواب في عام 2011 بالمصادقة على أول تعديل على دستور المملكة منذ عام 1952 والذي تم بموجبه تأسيس محكمة دستورية وهيئة مستقلة للانتخاب، وفي عام 2011 قامت الحكومة أيضاً بتخفيف القيود على الإجتماعات العامة وإشترطت فقط الإعلام و ليس

الموافقة على الفعالية. في عام 2012 قامت الحكومة بتقديم – وقام مجلس النواب بتمرير – قوانين جديدة للأحزاب السياسية والبلديات و الإنتخابات.

بينما تعكس هذه التغييرات بعض من مطالب المتظاهرين والنشطاء على مدى عامين فإن بعض النقاد يتهمون الإصلاحات بأنها في الغالب شكلية. وعلى الرغم من أن المظاهرات كانت متفاوتة وغير مترابطة إلا أنه برزت فيها عدة أفكارتضمنت الحاجة لاجراء معين لمحاربة الفساد ومسائلة أكبر للحكومة ونظام إنتخابي يشجع التنظيم والمنافسة السياسية وهي تغييرات يعتقد الناشطون بأنها لم يتم التطرق لها في الإصلاحات التشريعية.
إن الإطار الإنتخابي في الأردن الذي تم اقراره كقانون عبر مجلس النواب في عام 2012 يمثل هذا التوتر، فيحتفظ القانون الجديد بترتيبه السابق والذي يخصص 108 مقاعد للدوائر التي يتم تحديدها بناءاً على نظام الأغلبية وقام برفع مقاعد الكوتا النسائية من 12 إلى 15 مقعد و أضاف 27 مقعد جديد تم تخصيصها للقوائم الوطنية بناءً على التمثيل النسبي بمجموع 150 مقعد. وعلى الرغم من أن تقديم النظام الإنتخابي المختلط كان في الأساس مطلب النشطاء السياسيين و المدنيين – حتى قبل بدء الربيع العربي – يبقى العديد من الأردنيين مستائين.

أعلن عدد من الأحزاب السياسية والجماعات المعارضة من ضمنها جبهة العمل الإسلامي مقاطعتها للانتخابات بسبب المخاوف المتعلقة بالقانون وخاصة الإبقاء على نظام الصوت الواحد على مستوى الدائرة المحلية والعدد المحدود للمقاعد المخصصة للقوائم الوطنية. إن الإستياء من القانون لا يقتصر فقط على المعارضة وأنما لمست بعثة تقييم مرحلة ما قبل الإنتخابات بعثة المراقبة الدولية طويلة الأمد التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني توقعات واسعة لأردنيين من كافة التوجهات السياسية بأن الإنتخابات التي ستجري بموجب قانون الإنتخاب الحالي والذي في الغالب سيفرز مجلس نواب قريباً بمحتواه للمجالس السابقة والتي لم تكن تتمتع بشعبية كبيرة.

وعلى الرغم من الجدل و التهديد بالمقاطعة فإن تصريحات جلالة الملك العلنية في النصف الثاني من عام 2012 أكدت النية لإقامة الإنتخابات وقد بدأت الهيئة المستقلة للإنتخاب والتي تم إنشائها حديثاً بالتحضير للإنتخابات.

خلال المرحلة السابقة للإنتخابات وبمساعدة تقنية ومالية من المعهد الديمقراطي الوطني قامت ثلاث تحالفات مجتمع مدني بقيادة كل من المركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ومركز هوية بتدريب ونشر 250 مراقب محلي معتمد لمراقبة عملية تسجيل الناخبين والمرشحين بالإضافة إلى التطورات الأخرى السابقة للعملية الإنتخابية، وهي إجراءات أصبحت ممكنة في ظل قانون إنتخاب يسمح بدور المراقبين للإنتخابات.

ثالثا: المشاهدات

مرحلة ما قبل الإنتخابات والحملات الإنتخابية

بالرغم من الجدل حول الإطار الإنتخابي والذي سيطر على الحديث الإنتخابي في المرحلة التي تسبق الانتخابات، فإن المراقبين طويلي الأمد التابعين للمعهد لاحظوا العديد من التطورات التقنية الإيجابية خلال مرحلة ما قبل الإنتخابات:

إدارة الإنتخابات و التحضيرات: أعطى المراقبون طويلي الأمد التابعين للمعهد تقييم إيجابي بشكل عام لعمل الهيئة المستقلة للإنتخاب بما في ذلك المعنيين بالإنتخابات وخصوصاً على المستوى الوطني وتحديداً لاحظ المراقبين عدة خطوات إتخذتها الهيئة المستقلة للإنتخاب لزيادة شفافية ونزاهة الانتخابات والتي تتضمن: توزيع الناخبين على مراكز إنتخابية محددة، واستحداث ورقة إقتراع مطبوعة مسبقاً، وإعلان النتائج في مراكز الإقتراع التي يتم فيها عد وفرز الأصوات. إضافة لذلك، أظهرت الهيئة المستقلة للإنتخاب إنفتاح وإستجابة لتوصيات المراقبين المحليين خلال مرحلة ما قبل الإنتخابات والتي أكدت على نيتها لرفع مستوى الشفافية. وعلاوة على ذلك، تم فتح المجال أمام الطعون في النتائج أمام المحاكم بدلاً من مجلس النواب.

على أية حال يبقى السؤال حول إستقلال الهيئة الحقيقي وتحديداً فيما يتعلق بمحدودية مصادرها و إفتقارها للكوادر الدائمة. بشكل عام لاحظ مراقبي المعهد ثقة أكبر بموظفي الإنتخابات على المستوى الوطني أكثر من المسؤولين المحليين.

قوائم الناخبين: قام 2,272,172 اردني بالتسجيل للانتخابات. لاحظ فريق المراقبون طويلي الامد التابعين للمعهد الديمقراطي الوطني وجود بعض المخاوف حول دقة قوائم الناخبين حيث تمحورت هذه المخاوف حول بعض الممارسات المحتملة في السماح لاعضاء العائلة الواحدة، وفي بعض الاحيان، اشخاص من غير الاقارب، الحصول على بطاقات العائلة. بالاضافة الى ذلك كان هناك بعض الملاحظات بخصوص عدد لا يستهان به من البطاقات الانتخابية التي كانت بحوزة اشخاص آخرين، والتي من الممكن أن ترفع من احتمالية احتيال الناخبين في يوم الاقتراع.

المرشحين، القوائم، الحملات الانتخابية: كان هناك 606 مرشحين على مستوى الدائرة الانتخابية و 61 قائمة يتنافسون على مستوى القوائم الوطنية. لاحظ فريق المراقبين طويلي الامد التابعين للمعهد الديمقراطي الوطني أن عملية تسجيل الناخبين كانت سهلة على الرغم من حدوث بعض الالتباس في موضوع كيفية تحديد مواقع المرشحين على ورقة الاقتراع. بالاضافة لذلك، لم تكن التعليمات الخاصة بالتأمينات موحدة حيث تراوحت ما بين 500 دينار اردني الى 4000 دينار اردني مطبقة بشكل غير متساوي بين المرشحين.

تصاعدت المخاوف بشكل أكثر خلال فترة الحملات الانتخابية فيما يتعلق بموضوع "المال السياسي" وشراء الاصوات. قبل يوم الانتخابات، تم اعتقال 6 مرشحين على الاقل و 9 أشخاص آخرين بشبهة شراء الاصوات حيث بقي 4 أشخاص رهن الاعتقال. يعتقد العديد من الاردنيين اللذين قابلهم المراقبين بأن السلطات الاردنية قامت بالرد بشكل مناسب ولكن كان هناك علامات إستفهام حول توقيت الاعتقال وعدد المعتقلين المحدود. تقريباً معظم الاردنيين اللذين قابلهم المراقبين يعتقدون بأن عملية شراء الاصوات تمت على نطاق واسع فعدم وجود متطلبات للافصاح عن تمويل الحملات حدّ من الجهود المبذولة لفهم دور المال السياسي. إن جهود الهيئة المستقلة للانتخاب لتشجيع الافصاح المالي من خلال تعليمات تنفيذية كانت غير كافية في حين إنها تستحق الثناء.

مشاركة المرأة: لاحظ المراقبون بأن المرأة كانت غير ممثلة كمرشحة وكمساعدة في الحملات الانتخابية أو كموظفة مسؤولة انتخابات بالرغم من أن أعداد النساء في قوائم الناخبين فاقت أعداد الرجال. لقد تنافست 105 أمراة على مستوى الدائرة بنسبة 17.3%، فالمرأة التي لم تفز بمقعد خارج الكوتا استحقت أحد مقاعد الكوتا المخصصة لهن بعدد 15 مقعد على اساس إمرأة من كل محافظة ومناطق البادية الثلاث، حيث

فازت المرأة التي تحصد أعلى نسبة من الاصوات في دائرتها. في الفترة التي تسبق الحملات الانتخابية، قام البعض بالتعبير عن عدم رضاهم عن الطريقة التي تم توزيع المقاعد على أساسها حيث أن اعتماد النسبة المئوية بدلاً من عدد الاصوات التي تحصل عليها المرأة سيعطي فرصة أكبر للمرأة في المناطق الريفية وسيعزز أثر العشيرة في البرلمان. وبشكل منفصل، فإن عدم وجود آلية الكوتا على القائمة الوطنية آثار قضية للنقاش، فقد ترأست أمراتين قائمتين في حين عدد كبير منهن كنَّ في أسفل القوائم وغالباً في مواقع تفتقر فرصة الفوز (86 مرشحة من أصل 829 مرشح على مستوى القائمة أي بنسبة 10.5% تقريباً).

بالاضافة الى ذلك، فإن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب وعددهم خمسة هم من الرجال فقط وتبقى المرأة غير ممثلة بشكل كافي في الادارة الانتخابية.

الاجراءات الانتخابية: قامت السلطات الاردنية المعنية بالانتخابات بإتخاذ خطوات مهمة حيال معالجة مشكلة التلاعب في البطاقة الانتخابية من خلال اعتماد ورقة اقتراع مطبوعة وتم أيضاً اتخاذ اجراءات لسد الثغرات السابقة والتي يعتقد البعض أنها أدت الى تلاعب واحتيال في انتخابات سابقة: مطابقة عدد الاصوات مع عدد اوراق الاقتراع قبل فتح صناديق الاقتراع، إظهار وقرأة كل ورقة اقتراع أمام المراقبين ومندوبي المرشحين الموجودين في قاعة الانتخاب، أستخدام الحبر لتفادي تكرار الانتخاب، منع استخدام الهواتف الخلوية وأجهزة التسجيل داخل قاعة الانتخاب، إعتماد خلوة الاقتراع لضمان عدم استخدام الهواتف الخلوية والكاميرات واوراق الاقتراع المعبئة مسبقاً، وتم اضافة شاشة ثانية وذلك للسماح للمراقبين ومندوبي المرشحين داخل قاعة الاجتماع برؤية عملية تدقيق سجل الناخب. ورحب المعنيون بالتغييرات المذكورة.

ثتقيف الناخبين وثقة المواطن: أبدى العديد من الاردنيين اللذين تم مقابلتهم قلقهم حيال اللامبالاه العامة وعدم إلالمام بالتغييرات التي تم إدخالها في قانون الانتخاب الجديد والذي من الممكن أن يتسبب بلُبس في قاعة الانتخاب وخاصة وإن الناخبين سيقومون وللمرة الاولى بالادلاء بصوتهم لقائمة وطنية. وعليه قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بعقد عدد من النشاطات التوعوية فيما قامت منظمات المجتمع المدني ببذل الجهود لإشراك وتثقيف المواطنين حول العملية الانتخابية.

لاحظ المراقبون تباين في المواقف تراوحت ما بين عدم الاكتراث وأهتمام متوسط فيما يخص الانتخابات. فاللذين قاموا بمقاطعة الانتخابات ومن أعربوا عن عدم اهتمامهم به افادوا بعدم ملاحظتهم وجود تغيير حقيقي في النظام السياسي والانتخابي، فالاحتمال الاقوى أن يتم انتخاب برلمان جديد شبيه بالسابق لا يكترث بالمشاكل الملحة للاردنيين. أما المتحمسين فقد رأوا في فكرة القوائم الوطنية وتشكيل اللجنة الوطنية للانتخاب وزيادة الشفافية في العملية الانتخابية سبب لتزايد آمالهم بمخرجات مقبولة ستساهم في تغيير تدريجي.

ملاحظات يوم الانتخاب

البيئة العامة: في المناطق التي تم مراقبتها، تمت عملية التصويت بطريقة سلمية وبشكل منتظم. ولكن لاحظ المراقبون وجود إزدحام في بعض مراكز الاقتراع الامر الذي أدى الى إزدياد المخالفات وفي بعض الحالات التوتر أو العنف.

الحملات الانتخابية: لاحظ المراقبون نشاط للحملات الانتخابية بما فيها المواد الدعائية خارج مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها وكذلك في المناطق التي تبعد مسافة 200م من مراكز الاقتراع والتي كانت

الحملات فيها غير مسموحة حتى خلال فترة الحملات الانتخابية. قام المرشحون ومندوبيهم بتوزيع مواد دعائية وبعض الاحيان لاحظنا دخول الناخبين الى مراكزالاقتراع حاملين هذه المواد.

مسؤولو الانتخابات: لاحظ المراقبين بأن العملية كانت نسبياً منظمة وفعّالة حيث قام غالبية مسؤولو الانتخابات بأداء دورهم بطريقة مهنية ومحايدة. أغلبية القائمين على الانتخابات كانوا مدربين وعلى دراية كافية بالعملية. ولكن شاهد المراقبون بعض حالات قام فيها المسؤولون بالتخلي عن سلطتهم في مراكزالاقتراع لصالح مرشحين ومندوبيهم وأعضاء بارزين من المجتمع حيث فشلوا في الرد على الانتهاكات وفي بعض الحالات إختاروا التأثير على سرية التصويت. لاحظ المراقبون بأن بعض المسؤولون قاموا بمعالجة بعض التجاوزات.

الاجراءات: لقد تم الالتزام بالاجراءات على الرغم من وجود بعض التجاوزات فيما يتعلق بالتعليمات الخاصة بالتأكّد من هوية النساء المنقبات وتلك المتعلقة بقص زوايا بطاقات الانتخاب، بالاضافة الى عدم قيام بعض المسؤولون عن لجان الاقتراع بفحص الحبر السري قبيل السماح للناخبين بالادلاء باصواتهم.

التجهيزات والمواد: بشكل عام لاحظ مراقبو المعهد ان جميع المراكز االتي تمت زيارتها كانت مجهزة بالمواد الاساسية، ولكن عانت نسبة كبيرة من المراكز من مشاكل في الشبك الالكتروني منذ الصباح والتي تم اصلاحها بحلول فترة الظهيرة.

التصويت العلني: لقد شهد مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني على عدة حالات تصويت علني في كافة المحافظات وفي غالبية الدوائر الانتخابية التي زارتها البعثة. ولقد شاهد المراقبون بعض الناخبين وهم يقومون باظهار ورقة التصويت للعلن لكي يراها مندوبو المرشحين وفي بعض الحالات لكي يراها رؤساء اللجان والموظفون الآخرون. ولم يقم بعض الناخبون بطي ورقة الاقتراع بشكل مناسب وقام كذلك بعض الناخبين باعلان قيامهم بالتصويت بصوت عال لكي يسمعهم المرشحون والمندوبون. قام الموظفون المسؤولون عن لجان الانتخاب في اغلب الحالات -وليس جميعها- بالنهي عن مثل هذه الافعال. وعلى الرغم من ان بعض تلك الحالات كانت ناجمة عن كون ورقة الاقتراع الخاصة بالقوائم غير مألوفة لعموم الناس بالاضافة الى عدم اطلاعهم على الاجراءات الخاصة بالتصويت الا ان بعض تلك الحالات قد تشكل خرقاً لسرية الاقتراع. ولم يتم اتباع الاجراءات الخاصة بمساعدة الناخبين في كافة الحالات على الرغم من تحسن هذه الاجراءات، الامر الذي اتاح المجال لبعض التأثير من جهات اخرى.

تثقيف الناخبين: استغرق تثقيف الناخبين حول الاجراءات الخاصة بالاقتراع واوراق الاقتراع بعض الوقت حيث قام الموظفون في مراكز الاقتراع بتوضيح كيفية الاقتراع وخاصة تلك المتعلقة بانتخاب القائمة لوطنية، وعلى الرغم من ذلك شاهد المراقبون درجة عالية من الارتباك.

عد وفرز الاصوات: قام المراقبون بالتعليق على مستوى الشفافية في غالبية مراكز العد والفرز التي تمت زيارتها. وتم اعلان النتائج داخل مركز الاقتراع ووضعها خارج المركز في ذات الوقت وذلك تبعاً للتعليمات. لقد لاحظ المراقبون وجود بعض الارتباك لدى بعض مسوؤلي الانتخابات وذلك بسبب تجهيز بعض المواد الحساسة وغير الحساسة.

المراقبون ومندوبو المرشحين: قابل مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني بعض المراقبين المعتمدين من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب ومندوبي المرشحين معظمهم من مرشحي الدوائر الانتخابية في بعض مراكز

الاقتراع، ولقد كان واضحا ان بعض مندوبو المرشحين لا يعون بشكل كامل الدور الذي يلعبونه ولا الاجراءات المتبعة. وفي بعض الحالات حاول مندوبو بعض المرشحين التأثير على الناخبين وفي بعض الحالات حاولوا ادارة العملية برمتها.

رابعا: التوصيات

توصي بعثة المعهد الديمقراطي بإعتماد التوصيات التي قامت بعثات مراقبة انتخابات سابقة بوضعها بما في ذلك بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لانتخابات 2010 وبعثة تقييم ما قبل انتخابات 2013 والتي زارت الاردن في تشرين الثاني 2012، بالاضافة الى توصيات قام بوضعها عدد من بعثات المراقبة المحلية. وشملت التوصيات تأسيس هيئة مستقلة للانتخاب واقتراح استخدام اوراق اقتراع مطبوعة مسبقا وتوزيع الناخبين على مراكز اقتراع معينة والنص على امكانية الطعن في النتائج لدى القضاء لا البرلمان بالاضافة الى الاعتراف القانوني بالمراقبين المحليين والدوليين، وتشكل هذه التطورات خطوات هامة نحو نزاهة وشفافية اكبر في الانتخابات.

وبالاستناد الى متابعة مرحلة ما قبل الانتخابات ويوم الانتخاب فان بعثة المعهد الديقمراطي الوطني تقترح وبكل احترام التوصيات التالية والتي تؤمن انه من شأنها تحسين نزاهة الانتخابات المستقبلية وبناء ثقة المواطنين:

- ***تعزيز الاطار الانتخابي:*** بحسب الاشخاص الذين قابلتهم البعثة كان هنالك اجماع على اهمية مراجعة وتعديل قانون الانتخاب من اجل تشجيع المنافسة السياسية وتشكيل الائتلافات والاحزاب السياسية. وعلى الرغم من تركيز المراقبون الاردنيون بشكل حصري على قانون الصوت الواحد يبقى تعريف الدوائر الانتخابية والذي يعطي وزنا غير متساوٍ للاصوات احد ابرز القضايا الاشكالية حيث يجب ان يقوم المسؤولون بكافة الجهود من اجل تحقيق تمثيل اكبر للمواطنين من خلال تحقيق التوازن في تقسيم عدد الناخبين على كل مقعد. وتشمل التغييرات القانونية التي من الممكن اعتمادها حذف المادة التي تنص على ان يقوم الناخب بكتابة اسم المرشح والغاء شرط ان يقوم المسؤولون بكتابة اسماء الناخبين في قائمة خاصة واعطاء ورقة اقتراع جديدة للناخبين الذين يرتكبون خطأ اثناء تعبئة الورقة.
- ***توضيح كيفية تشكيل الحكومات:*** من اجل تحقيق رؤية جلالة الملك بوجود حكومات برلمانية في الاردن يجب توضيح كيفية تشكيل مثل هذه الحكومات بالاضافة الى وضع الاطار القانوني اللازم. ان توضيح كيفية تشكيل الحكومات يوفر بيئة مناسبة لمنافسة سياسية اكبر ويعطي حوافز ديمقراطية للاحزاب والمرشحين على حد سواء.
- ***تأسيس وتدريب كادر مميز للهيئة المستقلة للانتخاب:*** ان من شأن تطوير كادر محترف دائم لدى الهيئة وتعيين مفوضين لاجل تحقيق المهمة الملقاة على عاتقها والتي تتجاوز الدورة الانتخابية ضمان استقلال الهيئة.
- ***مراجعة وتطبيق الاجراءات المتعلقة بالدعاية الانتخابية في يوم الاقتراع***
- ***تمكين كوادر الهيئة المستقلة للانتخاب ومسؤولي الانتخابات لمعالجة التجاوزات في مراكز الاقتراع بما فيها حالات التصويت العلني***

- ***تشجيع الاحزاب والمرشحين لتوفير تدريب افضل لمندوبي المرشحين وتوضيح دورهم في يوم الاقتراع***
- ***تشجيع مشاركة المرأة في العملية الانتخابية:*** يجب ان تعمل الهيئة المستقلة للانتخاب على تدريب عدد اكبر من الموظفات من الجهات الرسمية المختلفة، وفي حال تم تعديل الاطار القانوني يجب ان يتم الاخذ بعين الاعتبار اهمية دمج الكوتا النسائية في القوائم الوطنية. ويجب ان تقوم السلطات بمراجعة انماط التصويت في مراكز التصويت المخصصة للنساء والاخذ بعين الاعتبار تطوير آليات للتخفيف من حدة التوتر والازدحام.
- ***النص على شروط الاشهار المالي:*** يجب ان يأخذ المسؤولون بعين الاعتبار اهمية اصدار تعليمات تحدد متطلبات وشروط الافصاح او الاشهار المالي وذلك للحد من التزوير ومن تأثير المال السياسي . ولكي يتم اصدار مثل هذه التعليمات يجب على المرشحين والقوائم على حد سواء تزويد الهيئة بمصادر تمويل حملاتهم الانتخابية وبياناتهم البنكية بما في ذلك التبرعات ونفقات الحملة. ويجب ان تقوم الهيئة بتجهيز مكتب خاص لمراجعة نفقات ومصاريف الحملة الانتخابية.
- ***اطلاق مبادرات تثقيف وتوعية مدنية واسعة:*** ان بذل الجهود الموسعة للتأكد من ان الناخبين يفهمون القواعد والاجراءات المتعلقة بالانتخاب وتوعيتهم عن اهمية صوتهم يشجع على مشاركة اوسع وذات معنى ويقلل من فرص التلاعب في الانتخابات.
- ***زيادة وتوسيع مستوى المشاركة في الانتخاب:*** يجب تقليل سن الترشح للانتخابات وذلك للسماح بمشاركة الشباب في الانتخابات، وعلاوة على ذلك يجب النظر في ايجاد السبل المختلفة للسماح لمسؤولي الانتخابات بالتصويت ويجب كذلك اعطاء حق التصويت للعسكريين وافراد الاجهزة الامنية.

خامسا: الوفد والمراقبة الدولية

يقدّم هذا البيان الأوّلي من قبل البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات النيابية التي عقدت في 23 كانون ثاني في الأردن. وهذه البعثة التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) تضم 50 مراقبا من 29 دولة، ويتكون من رئيس دولة سابق، وسفراء وبرلمانيين سابقين، وقادة من الأحزاب السياسية، ومسؤولي انتخابات، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية ومتخصصين اقليميين.

ترأس هذه البعثة خورخي كيروغا، الرئيس الأسبق لبوليفيا، أتاهيرو جيغا، رئيس اللجنة النيجيرية الوطنية المستقلة للانتخاب، إليزابيث وير، عضو سابق في المجلس التشريعي لمنطقة نيو برونزويك في كندا والرئيس السابق للحزب الديمقراطي الجديد في نيو برونزويك، و ليزلي كامبل، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الديمقراطي الوطني.

اعتمد الوفد على النتائج التي توصلت إليها بعثة تقييم مرحلة ما قبل الانتخابات التي نظمها المعهد في تشرين الثاني ومن خلال عمل فريق مكون من ثمانية مراقبين طويلي الأمد الّذين قاموا بمراقبة العملية الإنتخابية منذ كانون الأول. وقد زار الوفد الأردن في الفترة ما بين 19 و 25 كانون الثاني والتقى اعضائه بمسؤولي

الانتخابات ومرشحين وقادة سياسيين ومواطنين وممثلي وسائل الإعلام. في يوم الاقتراع زار الوفد أكثر من 250 مركز اقتراع في جميع المحافظات الاثنى عشر.

كما عبّر الوفد عن امتنانه للتعاون والترحيب الذي تلقاه من الناخبين وموظفي الانتخابات والمرشحين والمراقبين المحليين ونشطاء المجتمع المدني. تم إعتماد بعثة المعهد الدولية لمراقبة الانتخابات رسمياً من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب. والمعهد الديمقراطي الوطني إذ يعبر عن امتنانه للهيئة وغيرها من مسؤولي الحكومة للترحيب بهذا الوفد و غيره من بعثات المراقبة.

إنطلاقاً من مبدأ دعم وتقوية المؤسسات الديمقراطية في الأردن، يقدم المعهد الديمقراطي الوطني هذا البيان.

كان الهدف من إرسال البعثة إظهار اهتمام المجتمع الدولي في تطوير العمليات السياسية الديمقراطية في الأردن وتقديم تقييم محايد لطبيعة العملية الانتخابية. أجرى المعهد الديمقراطي الوطني أنشطته وفقا للقوانين الأردنية *لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات*.

وتم اصدار هذا البيان الأولي قبيل انتهاء العملية الإنتخابية، وسوف يعتمد التقييم الأخير جزئياً على كيفية السير بالمراحل المتبقية من العملية الانتخابية بما في ذلك الإعلان عن النتائج والتعامل مع الشكاوى أو الطعون المتوقعة بعد الإنتخابات. وسوف يصدر المعهد الديمقراطي الوطني تقرير نهائي شامل عند انتهاء العملية الانتخابية.

المعهد الديمقراطي الوطني هو مؤسسة غير ربحية وغير حزبية وغير حكومية تعمل على دعم المؤسسات الديمقراطية والممارسات الديمقراطية في جميع مناطق العالم عبر المشاركة الشعبية والانفتاح والمساءلة. ويرعى المعهد برامج التنمية الديمقراطية في الأردن من العام 1993 حيث تاسس المكتب عام 2004.

وفد المعهد الديمقراطي الوطني ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

سادسا: معلومات اتصال المعهد

للمزيد من المعلومات: كاثي جيست في واشنطن kgest@ndi.org ، 5535-728-202-1+. أريانيت شيهو، (652 600 779 (0) 962+ niti@ndi.org)، في عمّان – الأردن.